

آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب :

من التعامل الأمني إلى السياسي

د. قبي آدم

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الاختلالات الموجودة في تحديد مفهوم الارهاب ، وهو ما يفسر غياب توافق حول تعريفه ثم التعرض إلى المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب على اعتبار أنها عانت من ويلاته ، وأكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الظاهرة محليا ودوليا .

واثبتت أن اتباع النهج العسكري أو الأمني وحده لمحاربة الارهاب غير مجدي ، وأنتهجا لمجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد كان لها نتائج إيجابية ، وبذلك أضحت التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب مرجعا عالميا وإقليميا يحتذى بها .

الكلمات المفتاحية : الارهاب ، الآليات السياسية ، الاقتصادية ، الآلية الاجتماعية .

Abstract

The aim of this study is to show the shortcomings in determining the concept of terrorism, thing that explains the absence of a consensus regarding its definition. We focused on the Algerian approach in fighting terrorism, mainly because Algeria has suffered from such phenomenon and has acquired a deep knowledge in dealing with it both locally and internationally. Furthermore, it has confirmed that the option for only military or safety strategy to fight terrorisms not enough. Therefore, it has implemented certain political, economic and social policies, which allowed her to reach positive results and to be come both an international and a territorial reference to be followed by other countries in fighting such phenomenon.

Key words : Terrorism, political and economic policies, social policy.

يعتبر الارهاب ظاهرة عالمية ، عرفت المجتمعات البشرية كافة بدرجات متفاوتة ، بصور وأشكال مختلفة، وباتت في الوقت الراهن ظاهرة متشعبة تضرب بجذورها في العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء . ويمكن الاختلاف بين هذه المجتمعات في أسباب الظاهرة وفي مدى تطوير آليات واساليب التعامل معها، فهو بالتالي ليس سمة لصيقة بمجتمع دون غيره . والجزائر من الدول التي عانت من الظاهرة، الأمر الذي أعطاهم وأكسبها خبرة وتجربة فريدة في مواجهة ومكافحة الإرهاب سواء على المستوى الأمني أو السياسي والقانوني أو الإنساني وأضحت تجربتها يشار إليها من طرف القوى الكبرى . وتأسيس لما سبق سوف نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

ماهي آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب ؟ وللاجابة على هذه الإشكالية حاولنا إختيار الفرضيات التالية :

- 1- إن غموض وتشابك ظاهرة الارهاب أدى إلى إستغلال هذا الأمر من بعض القوى؛
- 2- هناك علاقة طردية إيجابية بين التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب ومساهمتها قس سن قوانين وتشريعات لمحاربة الظاهرة؛

3- نجاح المقاربة الأمنية مرهون بمواكبة المقاربات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ؛

4- للدبلوماسية الجزائرية دور بالغ في تفعيل المقاربة الدولية للظاهرة .

وسوف نحاول الإجابة على الاشكالية واختيار الفرضيات من خلال المحاور التالية

(I) إشكالية التعريف وتحديد المفهوم؛

(II) آليات المقاربة الجزائية الداخلية ؛

(III) آليات المقاربة الجزائية الخارجية .

(I) **إشكالية التعريف وتحديد المفهوم :** منذ بداية القرن الماضي وموضوع الارهاب كظاهرة يحظى باهتمام المفكرين والفقهاء ورجال السياسة ويشكل محورا أساسيا لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية (مؤتمر بروكسل 1926 ، كوبنهاجن 1996 ...) إلا أن مجمل المحاولات التي تمت في هذا الصدد من أجل صياغة مفهوم محدد ودقيق للظاهرة ، انتهت بفشل نسبي جراء اعتمادها على صيغ شمولية فضفاضة ومتباينة أحيانا .⁽¹⁾

و في البداية يجب التأكيد أنه لا يوجد للإرهاب ، فهناك تعاريف متعددة و متداخلة ، و قد ارتبط في أغلب الأحيان بالأيديولوجية و ما يراه البعض الآخر عملا مشروعا و يظهر هذا الأمر بشكل واضح بالنسبة للدول و المنظمات الدولية . فقد أدى شيوع كلمة إرهاب إلى فقدان الكلمة معناها المحدد ، و أصبحت الكلمة وصفا يطلقه أي فرد أو جماعة على ما يروق لهم من تصرفات الآخرين حتى أصبح للكلمة استعمالات غير محددة وصار لها استخدامات لم تكن معروفة من قبل مثل الإرهاب الفكري و إرهاب الأقلية ، إرهاب السلطة و إلى غير ذلك من أوصاف⁽²⁾ .

إن الإرهاب كلمة قديمة ، ففي المعجم الوسيط هو وصف يطلق على الذين يسلكون بيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية⁽³⁾. وقد عرف المعجم العربي الحديث بأنه الأخذ بالتعسف و التهديد و الحكم الإرهابي هو الحكم القائم على أعمال العنف⁽⁴⁾.

أما قاموس (لاروس) يعرف كلمة (TRRORISME) بأنه مجموعة الأعمال العنيفة التي ترتكبها المجموعات الثورية⁽⁵⁾. أما قاموس (oxford) فيعرف مصطلح (TERRORISME) بأنه المناوئين أو المعارضين لحكومة ما⁽⁶⁾ . أما الأستاذ أدونيس العكره فيعتبره بمثابة منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه و بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب راية السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة للمحافظة على علاقات إجتماعية عامة أو من تغييرها أو تدميرها⁽⁷⁾ .

أما على صعيد المؤتمرات الدولية وجهود المنظمات الإقليمية والدولية نجد أن المؤتمر الذي عقدته عصبة الأمم المتحدة عام 1937 ، والذي تمخضت عنه إتفاقية دولية لقمع الإرهاب . وفي 1972 في تقرير مقدم من السكرتير العام للأمم المتحدة في شأن الإرهاب الدولي ، عبر الحاجة إلى مدخل لتعريف الإرهاب عن طريق محاولة توضيح أسس معينة لمكونات التعريف وتشمل تلك المكونات العناصر التالية:

1- الرعب كنتيجة أو محصلة لأفعال .

2- ضحاياي مقصودين لذواتهم أو كوسيلة لإرهاب الآخرين .

3- أهداف أولية محددة موجهة إليها الأفعال .

4- استخدام العنف بصورة مختلفة بقصد تحقيق أهداف سياسية⁽⁸⁾.

أما هيئة الأمم المتحدة فقد أنشأت خلال 1979 لجنة خاصة بالإرهاب تفرعت عنها ثلاثة لجان ، إحداها تكلفت بوضع تعريف للإرهاب الدولي ، عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد سنوات وذلك بفعل تباين المواقف بين الدول . وقد عرفت الخارجية الأمريكية الإرهاب " العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير متقابلة ، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور و الرأي العام⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ .

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد عرفت " أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارت الرعب في نفوس شخصيات أو شماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لأغراض سياسية و غير مبررة تحت أي ظرف ومهما كانت طبيعة الإعتبارات الدافعة لهذه الأفعال (11) .

يبدو من خلال ما سبق صعوبة إيجاد تعريف دقيق و موحد للإرهاب متداول بين الفقهاء و بين أعضاء المجتمع الدولي الأمر الذي سهل عملية إستغلاله سياسيا خاصة من قبل القوى الكبرى على المسرح الدولي .

(II) آلية المقاربة الداخلية : عملة دولة الجزائر على تنفيذ مجموعة من الآليات المختلفة لمحاربة و مكافحة الظاهرة الإرهابية في الجزائر من من بينها : 1- الآليات السياسية . 2- الآليات الإقتصادية و التنمية -3- الآليات الإجتماعية و الثقافية -4- الآليات الدينية و الفكرية .

1- الآليات السياسية : عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان و حمايتها وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك و الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان و من بين الإجراءات الرئيسية المتخذة ذات الطابع السياسي :

-أ- سياسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياسي الرحمة و الوئام المدني : قدم هذا المشروع ثلاثة مراحل ، ويتعلق الأمر بقانون الرحمة الذي تم إصداره عام 1995 ، ثم تلتها سياسة الوئام المدني التي أطلقت عن طريق الإستفتاء عام 1999 ، ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الإقتراع عام 2005 (12) .

- قانون الرحمة : جاءت تدبير الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 فبراير 1995 ، وقد كانت مؤسسة على أحكام المادة 87 مكرر 3 . من قانون العقوبات والتي تنص على المتورطين في الإرهاب مالم يقتلوا شخصا أو يتسببوا في إعاقة دائمة أو يستخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص و الممتلكات (13) .

و المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية و المرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانات إلى الأسر المحرومة التي إبتليت بزلوع أحد أقاربها في الإرهاب .

ولكن رغم ذلك و رغم النتائج الإيجابية التي حققها هذا القانون غير أنها لم تكن كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية التي رفضت الإستفادة من أحكام هذا القانون إلى منحى أكثر تطرف و الراديكالية .

أمام هذا التطرف أقرّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه السياسي كمرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة في أفريل 1999 بترقية تدابير الرحمة إلى سياسة الوئام المدني (14) .

- سياسة الوئام المدني : بدأ الرئيس بوتفليقة مباشرة بعد أداء اليمين الدستوري بطرح معلم سياسة الوئام المدني في خطبه وبدأ واضحا عن مد التسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة ، وقد تم تطوير هذا الأمر ابتداء من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 06 جوان 1999، وصادق عليه بالأغلبية المطلقة يوم 11 جويلية في مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة كذلك، وبناء على ذلك تم اصدار قانون الوئام المدني رقم 99-08 بتاريخ 13 جويلية 1999 وتوج باستفتاء شعبي يوم 16 سبتمبر 1999، كانت نتائجه تضاهي استفتاء الاستقلال بـ 98.3% (15) .

فقد جاءت هذه الاستجابة الواسعة نتيجة الآمال التي طرحتها سياسة الوئام المدني لإنهاء مجموعة من التدابير لصالح المتورطين في أعمال الإرهاب منها الإعفاء من المتابعات للذين لم يتورطوا في جرائم الشرف و القتل و أعلنوا صراحة عن توبتهم .

- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية : تتركز هذه الوثيقة التي جاءت كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني على عدد من الأفكار الأساسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، وأظهرت بوضوح أن المقاربة في محاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل و شروط الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي مع تامين من صنعوا من قوات الأمن والجيش في الحفاظ على الطابع الجمهوري للجزائر (16) . وبفضل هذه السياسة وافق آلاف التائبين على تسليم أنفسهم بمك إرادتهم و العودة

للمجتمع والاندماج فيه من جديد، أتاحت أيضا معالجة مختلف جراح المأساة الوطنية على نحو ملائم من مفقودين أو نساء تعرضن للاغتصاب من قبل الإرهابيين في المناطق الجبلية كضحايا للإرهاب (17).

ب - إعلان حالة الحصار و حالة الطوارئ: تبنى في المرحلة الأولى المشروع الجزائري أليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب حيث الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ 04 جوان 1991⁽¹⁸⁾. كما قام المشروع بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 09 فيفري 1992⁽¹⁹⁾. وفي 2011 تم رفع حالت الطوارئ ، و بذلك عززت إرادت الدولة في تعزيز اختبار الشعب للديموقراطية والتعددية السياسية.

2- الآليات الاقتصادية و التنمية : سعت الدولة الجزائرية لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه و ذلك من خلال اتباع مناهج اقتصادية و تنمية في اطار سياسة التنمية قادها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و تضمنت هذه السياسة تدعيم دولة القانون و تعزيز الاستقرار ، وقد تضمن المخطط الجماعي الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار وشمل الفترة 2010-2014⁽²⁰⁾.

كما أنشأت الدولة عدت هيئات و وكالات متخصصة و هي :

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) و هو جهاز موحد للبطالين أصحاب مشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة و الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و تقديم الخدمات .
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة ، و وضعت صيغ التمويل في هذا الصدد : التمويل الثلاثي (صاحب المشروع - الوكالة - قرض بدون فوائد) .

- وتقديم قروض بدون فوائد قد تصل إلى 10.000.000 دينار جزائري ، كما تم منحهم مزايا ضريبية خلال مرحلة الإنشاء ، وهذا الأمر انعكس على مستوى البطالة في أنماط الشباب خاصة حاملي الشهادات من 21.4% عام 2010 إلى 14.3% في سبتمبر 2013 ثم إلى 13% في أبريل 2014⁽²¹⁾.

3- الآليات الثقافية و الاجتماعية : تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية ، الجزائر عاصمة الثقافة العربية المهرجان الثقافي الافريقي 2009، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية 2011، كما تم إنشاء العديد من المكتبات كما تشير هذه التظاهرات و المهرجانات ، جرت بشكل عادي ودون حوادث تذكر .

4- الآليات الدينية والفكرية : ارتكز عمل الدولة الجزائرية غي مجال محاربة الإرهاب في استعادة المرجع الديني وتدعيمه وذلك من خلال العديد من المبادلات :

1- تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد ، وعلى سبيل المثال " الحصر ، لم يكن هنالك على الصعيد الوطني سواء معهد واحد مختص لتكوين الأئمة و اليوم أضحي " .

كما كان للبرلمان الجزائري دور فعال في الاطار الافريقي، حيث صاد إتحاد البرلمان الافريقي على أول لائحة تدين الارهاب صراحة وتدعو إلى التعاون من أجل القضاء عليه ، وذلك 3 مؤتمرة 21،المنعقدة بمدينة نيامي عاصمة النيجر في الفترة 18-23 أوت 1998 كما استطاعت الجزائر أن تسجل في المؤتمر لنفس الاتحاد بندا إضافيا بحث مسمى الارهاب عامل زعزعة الاستقرار في افريقيا وقد صادق على هذه الاثتعالاجماع .

2- الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية ؛

3- إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة؛

4- إفتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف ؛

5- إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل - سلمي - ومنسامح ؛

6- تنظيم ملتقيات علمية وإيام دراسية حول الأمن الايديولوجي - الاسلام والتطرف ، الهدف منها تعزيز قيم الاعتدال والتسامح ؛

7- تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوض الكتب التي تحرض على العنف .

(II) آلية المقاربة الخارجية

(p) الآلية الإقليمية : لقد قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى أفريقيا في إطار مكافحة الارهاب ، مما جعلها رائدة في هذا المجال فقد تم التوقيع على الاتفاقية الافريقية للوقاية من الارهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر (22) .

وفي سياق الجهود التي أشرف عليها الاتحاد الافريقي تم وضع مخطط افريقي بالجزائر حول الوقاية من الارهاب ومكافحته في 2002/01/11 .

وفي 2004 تم عقد اجتماع حكومي بالجزائر تحت اشراف الاتحاد الافريقي ، لتقديم حوصلة تقييمية حول تطورات مخطط العمل السالف الذكر . وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب . ليتولى البحث في أصول الظاهرة وطرح مكافحتها .

كما شاركت الجزائر في أشغال وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في الدوحة 2001 والذي اكد فيه المجتمعون على أن الارهاب مخالف للشرع وضرورة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح .

كما اشاد المؤتمر لعربي الثاني المنعقد في 24 جوان 2009 بتونس بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الظاهرة وبتجفيف منابعه . وفي مارس 2010 سعت ودعت الجزائر إلى ضرورة التعاون الاقليمي في مجال مكافحة الارهاب، وتمت الموافقة على هذه الرؤى خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي ، وكللت باجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر - مالي - النيجر) في الساحل الافريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، واتفقوا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود (23) .

كما تقدمت الجزائر صراحة في اجتماع وزراء الداخلية العرب بجدة باقتراح يتضمن اقامة قواعد أمنية لتجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية على أساس أنها هي المنع الرئيسي لتمويل الارهاب .

(ب) الآلية الدولية: إن النشاط الخارجي الذي قامت به الجزائر والذي تجلى في عدة جوانب ستند إلى قادة داخلية صلبة تستوجب تقويتها باستمرار في خضم بيئة جهوية شديدة الهشاشة ، فقد ساهم البرلمان الجزائري في التصدي للحملة الشرسة التي حاولت تشويه صورة الجزائر في الخارج ، وشكلت قمة الآلفية عام 2000 بنيويورك ن مع انعقاد أول مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية وكانت فرصة سانحة للبرلمان الجزائري للتحذير من مخاطر ظاهرة الارهاب (24) .

كما ساهت الجزائر في بناء الاستراتيجية الدولية في محاربة جميع أشكال التمويل الجماعات الارهابية واستطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للارهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الارهابية في المنطقة وتم ذلك على مستوى مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2009 (25) وقد تجلت أيضا مساهمة الجزائر في مكافحة الارهاب على المستوى الدولي في إطار الجهود الدولية لإرساء تعاون وتنسيق في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب (26) .

الخاتمة : يبدو من خلال ما سبق صعوبة الاتفاق على تعريف واضح حول الارهاب بين الفقهاء و أعضاء المجتمع الدولي ، الأمر الذي ساهم في استغلاله في أكثر من مرة من طرف الدول الكبرى ، و لذلك لابد من تكثيف الجهود للوصول لتعريف دقيق و واضح للإرهاب .

لم تكن تكتفي الدولة الجزائرية بالمواجهة الأمنية لظاهرة الإرهاب فحسب ، بل عملت على تفعيل مجموعة من الآليات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية ، هذه المقاربة هي ناتج تجاربها المريرة و القاسية مع الظاهرة

الإرهابية في سنوات التسعينيات والتي واجهتها بمفردها . الأمر الذي مكنها من بناء تصوير واضح ودقيق للإرهاب ، و بذلك استطاعت محاربته ، وأضحت مرجعا عالميا و إقليميا في مكافحة الإرهاب و أجمع المجتمع الدولي على حكمة و نجاعة المقاربة الجزائرية .

قائمة المراجع

- 1- إدريس لكريني " مكافحة الإرهاب الدولي " أنظر على الرابط التالي: <https://www.diwanalarab.com> 30/05/2017 .
- 2- أحمد جلال عز الدين: الإرهاب السياسي و العنف السياسي . ط1 القاهرة 1978 ص 25 .
- 3- خليل الجر : المعجم العربي الحديث . ط1 باريس مكتبة لاروس ، 1973 ص 76
- 4- Grand larousseEncyclopEdique.paris :librairie . larousse . 1964p 261.
- 5- محمد عزيز شكوى : الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة . ط1 بيروت دار العلم للملايين 1983 ص 93 .
- 6- أدونيس العكره : الإرهاب السياسي ، بحث في أصول الظاهرة أبعادها الإنسانية ط1 بيروت دار الطبعة 1983 ص 93 .
- 7- المرجع السابق ص 47 .
- 8- GERQRD.CHALIAND,Terrorismes et guerillas,France : Flammarion 1985 p 155
- 9- حساني خالد : " مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب و تحديد الاطراق القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي " ، مدخلة قدمت لمجلس الأمم بتاريخ : الثلاثاء 022 ماي 2015 ، منشورات مجلس الأمة . الجزائر ص 73 .
- 10- نفس المرجع ص 77 .
- 11- ابن سولة رشيدة حداد : السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001 الى يومنا هذا . مذكرة مكملة لنيل شهادة الدرامات العليا المتخصصة ، فرع إستراتيجية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2011 ص 185 .
- 12- نفس المرجع ص 185 .
- 13- نفس المرجع ص 189 .
- 14- جزايرس : وثيقة حول التجربة الكبيرة و الواسعة التي اكتسبتها الجزائر في مكافحتها للتطرف العنيف ة الإرهاب . أنظر لذلك على الرابط التالي : <https://www.djasairess.com> 05/06/2017
- 15- نفس المرجع ص 85 .
- 16- نفس المرجع ص 26
- 17- حساني خلد مرجع سابق ص 92 .
- 18- نفس المرجع ص 93
- 19- جزايرس ، مرجع سابق ص 22
- 20- نفس المرجع ص 24
- 21- نفس المرجع ص 24
- 22- ساحل مخلوف : دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مدخلة خدمت لمجلس الأمة . بتاريخ : الثلاثاء 02 ماي 2015 ، منشورات مجلس الأمة الجزائر ص 29
- 23- نفس المرجع ص 30
- 24- نفس المرجع ص 31
- 25- خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي : الواقع و الافاق المجلة العربية للعلوم السياسية . العدد 42-41 ، شتاء ، ربيع 2014 . ص 35
- 26- عيسى بورقبة : الدبلوماسية البرلمانية اسهاماتها في حل الخلاف العالمي و الوطني . مذكرة ماجستير منشورة جامعة وهران كلية الحقوق و العلوم السياسية . السنة الجامعية 2015/2014 . ص 56 .